

مقابلة

أكرم حمدان

akh_shebaa@hotmail.com

لقاءات برلمانية وتوصيات لمعالجة التهجير القسري
الحشيمي: لتعزيز التضامن الوطني ومواجهة الأزمات

فيما يواكب المجلس النيابي مجريات الاعتداء الاسرائيلي المتواصل على لبنان على اكثر من مستوى وصعيد، تتحرك اللجان النيابية كل من خلال اختصاصها. فقد بادرت الكتل النيابية او غالبيتها الى عقد لقاء نيابي موسع في قاعة المكتبة العامة لمجلس النواب لمناقشة الواقع الذي فرضه العدوان على صعيد تهجير الاهالي من بلداتهم وقراهم في مناطق عدة

نتج من هذا الواقع، لاسيما في الجنوب والضاحية الجنوبية، مشاكل وازمات اجتماعية واقتصادية وحتى امنية احيانا. لذلك، تعتبر اللقاءات المستمرة بين النواب وممثلي القوى السياسية ضرورة لمواجهة الازمات المتعددة التي يعاني منها لبنان، ولا تقتصر اهميتها على قضية الاهالي الذين فرض عليهم التهجير من بيوتهم فقط، فالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب توحيد الجهود وتبادل الآراء لضمان تحقيق حلول فعالة وشاملة. الاجتماع الذي عقد في المجلس النيابي حول موضوع الذين اضطروا الى ترك منازلهم خطوة مهمة نحو تعزيز الحوار الوطني، وايجاد استراتيجيات مشتركة تعكس التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمع اللبناني في ظل العدوان الاسرائيلي على لبنان.

"الامن العام" التقت النائب الدكتور بلال الحشيمي احد الذين شاركوا في هذا اللقاء، وناقشت معه حيثيات هذا اللقاء واهميته.

■ ما الاسباب والدوافع من وراء هذا اللقاء النيابي؟

□ جاء هذا اللقاء النيابي في سياق تعزيز الوحدة الوطنية اللبنانية في مواجهة الازمات المتلاحقة التي يمر فيها لبنان. تاريخيا، اظهر الشعب اللبناني تماسكا كبيرا وقدرة على التعاون خلال الازمات، مثل النزوح الجماعي الذي نتج من العدوان الاسرائيلي. وعلى الرغم من التباينات السياسية، توحدت القوى اللبنانية في اوقات التحديات، مما يعكس عمق الروح الوطنية واهمية التعاون المجتمعي. اعداد النازحين المتزايدة التي تقدر بنحو مليون و400 ألف فرضت على المسؤولين اتخاذ اجراءات عاجلة للتنسيق بين الجهات المعنية، سعيا الى ضمان الامن والاستقرار ومنع

■ كيف يمكن ترجمة التوصيات التي صدرت عن هذا اللقاء عمليا؟

□ في اللقاء النيابي تم تناول مجموعة من التوصيات الهامة التي تهدف الى تعزيز الاستجابة للآزمة الحالية في لبنان. يجب ان تتضمن الخطوات العملية تحديد المسؤوليات بدقة لكل جهة معنية، سواء كانت حكومية او امنية، او من منظمات المجتمع المدني، لضمان تنسيق

اي تجاوزات تؤثر سلبا على حقوق المواطنين في المجتمعات المستضيفة.

■ ما هي المخاطر التي دفعت الى عقد هذا اللقاء النيابي؟

□ تتمثل المخاطر الرئيسية التي دفعت النواب الى عقد هذا اللقاء في احتمال استمرار الازمة لفترات طويلة، مما سيؤدي الى تفاقم مشكلة النزوح، ومع الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها النازحون، وتدمير منازلهم، وافتقارهم الى الحاجات الاساسية، قد ينتقل بعضهم الى مناطق اخرى، مما يزيد من الضغط الاجتماعي والاقتصادي على هذه المناطق. اضافة الى ذلك، هناك خطر حقيقي من تفاقم التبعات على الممتلكات الخاصة في المجتمعات المستضيفة، مما قد يؤدي الى صراع وتوترات بين النازحين والمقيمين، وتاليا تهديد السلم الاهلي، كما تتحمل المجتمعات المستضيفة عبئا اقتصاديا كبيرا نتيجة لاستقبالها النازحين، مما يستدعي من الدولة تقديم الدعم اللازم. كما يثير تزايد ازمة النزوح ايضا المخاوف من استغلال الوضع لمصالح غير مشروعة، مما يتطلب اتخاذ خطوات جدية لتعزيز الامن وتنفيذ القوانين بفعالية للحفاظ على النظام وضمان حماية حقوق المواطنين.

■ كيف يمكن ترجمة التوصيات التي صدرت عن هذا اللقاء عمليا؟

□ في اللقاء النيابي تم تناول مجموعة من التوصيات الهامة التي تهدف الى تعزيز الاستجابة للآزمة الحالية في لبنان. يجب ان تتضمن الخطوات العملية تحديد المسؤوليات بدقة لكل جهة معنية، سواء كانت حكومية او امنية، او من منظمات المجتمع المدني، لضمان تنسيق



النائب الدكتور بلال الحشيمي.

■ كيف تقيمون عمليات الاستجابة والاغاثة لهؤلاء الناس؟

□ شهد لبنان تدفقا للدعم الانساني عبر جسور جوية قامت بتسييرها دول ومنظمات انسانية دولية، كالطعام، والمستلزمات الطبية، والمياه، ومواد الايواء الى المتضررين في المناطق التي تعاني من نقص حاد في الموارد. تميز الجسر الجوي الانساني بسرعته وقدرته على الوصول الى المناطق المتأثرة بسرعة، خاصة مع تدهور الاوضاع الامنية وغياب البنية التحتية في بعض المناطق اللبنانية. هذا الدعم من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية، الامارات، قطر، مصر، الاردن، والعراق، الى جانب بعض الدول الغربية، يعكس روح الاخوة والدعم الدولي للبنان في هذه الظروف الحرجة. ساهمت هذه المساعدات في تخفيف معاناة العائلات النازحة وتقديم حلول سريعة، خاصة في المناطق التي تعاني من دمار البنية التحتية.

■ ما هو المطلوب حاليا؟

□ نجاح وقف اطلاق النار بات ضروريا لضمان حماية المدنيين واعادة الاستقرار الى لبنان. كذلك يجب على القوى السياسية اللبنانية كافة دعم هذا الجهد لتعزيز الاستقرار في البلاد، علما ان لبنان في حاجة الى خطوات استراتيجية شاملة للخروج من الازمة الحالية. اولى هذه الخطوات هي انتخاب رئيس جمهورية جديد لاستعادة التوازن في المؤسسات الدستورية وانهاء حالة الشلل السياسي. اضافة الى تفعيل القرار الدولي 1701 لضمان حماية لبنان من التوترات العسكرية على الحدود الجنوبية مع اسرائيل، وتطبيق اصلاحات اقتصادية جذرية لدعم القطاعات الانتاجية وتوفير فرص العمل، مما سيساهم في استعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. التعاون بين القوى السياسية اللبنانية، مع الدعم العربي والدولي المستمر، هما السبيل الوحيد لتجاوز الازمات التي يواجهها لبنان. اللقاءات التي عقدتها كتلة الوفاء مع القوى السياسية والمستقلين تمثل بداية جديدة نحو تعزيز التعاون الداخلي لمواجهة التحديات الانسانية والاقتصادية والامنية. لبنان، بفضل هذا التعاون والتضامن العربي والدولي، قادر على تخطي هذه المرحلة الصعبة واعادة بناء مؤسساته وتحقيق استقراره.

”

لانشاء مراكز طوارئ
متنقلة وخط ساخن
للاستجابة للاحتياجات

“

هذا الدعم ليس مجرد مساعدات، بل هو تجسيد للأخوة والتعاون بين الشعوب. معا، سنتمكن من تجاوز هذه الازمة وبناء مستقبل افضل للبنان.

■ ماذا عن اللقاءات التي عقدت بين نواب كتلة الوفاء للمقاومة والكتل الاخرى والنواب المستقلين؟

□ هذه اللقاءات كانت خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين القوى السياسية في ظل الازمات المتفاقمة في لبنان، خاصة في ظل الازمة الانسانية الناتجة من العدوان الاسرائيلي الاخير. الهجمات الاسرائيلية الاخيرة تسببت في موجات نزوح جديدة من مناطق متعددة في لبنان، خاصة من المناطق غير الخاضعة لسيطرة حزب الله. اسفرت الهجمات عن تدمير الاف المنازل وتضرر البنية التحتية في العديد من المناطق السكنية. هذه الهجمات، التي كانت تهدف في المقام الاول الى تدمير البنية العسكرية لحزب الله، اسفرت عن مقتل نحو 3500 شهيد واصابة اكثر من 13,500 جريح، واجبرت نحو 1,5 مليون لبناني على النزوح الى مناطق اخرى. هذه الازمة الانسانية تتطلب استجابة فورية من جميع القوى السياسية في لبنان، حيث يعاني النازحون في ظل اوضاع اقتصادية صعبة، في وقت يزداد

فيه الضغط على المناطق المضيفة. لذلك، يصبح التنسيق بين القوى السياسية امرا اساسيا لتقديم حلول شاملة تضمن استقرار المجتمعات المضيفة ودعم النازحين في الوقت نفسه. اللقاءات السياسية التي دعت اليها كتلة الوفاء، والتي شارك فيها نواب من مختلف الكتل السياسية والمستقلين، كانت خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون بين القوى السياسية اللبنانية لمواجهة ازمة النزوح. وقد تم التأكيد على ضرورة تبني استراتيجيات للتعاون توازن بين احتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة، لكي نضمن ان الازمة لن تؤدي الى تفاقم التوترات الاجتماعية. كما تم التأكيد على اهمية دعم المناطق المتأثرة بالعدوان، من خلال التنسيق مع الحكومة اللبنانية والهيئات المحلية لتوفير الاغاثة اللازمة.